آخر كلام

نظام الحكم

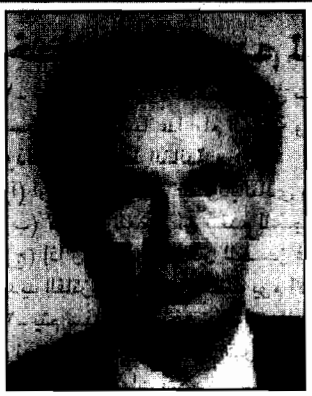

بقلم
إسماعيل صبرى عبدالله

لا يمكن أن تستقيم الأحوال ويستقر أى شكل من الأشكال الديمقراطية إلا إذا اتفقنا جميعا على الفصل بين نظام الحكم ونشاط الحكومة.. فنظام الحكم فى حد ذاته قد حدده الدستور وبين معالمه ومقوماته الأساسية.

كما قسم الدستور نفسه أسلوب تعديله فليكن الدستور هو الحكم الذى نرتضيه جميعا ونتحرك فى إطاره.

حتى حين نطالب بتعديل بعض أحكامه إذ إن هذا التعديل أمر مشروع بنص الدستور نفسه، والأمر الوحيد المحرم هو محاولة هذا التعديل بالقوة ، أما الحكومة أو الوزارة فهى بطبيعة الأمور تتغير من وقت لآخر فى إطار النظام الدستورى القائم.

وكل حكومة حزبية لابد أن تتعرض لنقد وهجوم من الأحزاب الأخرى. وصوت الأغلبية الشعب المعبر عنها فى حرية كاملة ، يجب أن يكون المرجع الأخير فى بقاء حزب الحكم أو خروجه منه. وتداول الحكم على هذا النحو إطار دستورى لم يتغير هو الذى يعطى المعنى الحقيقى للتعددية السياسية ، فالأحزاب ليست نوادى للمناقشة ولاجتماعيات للدعوة.

وإنما الحزب السياسى جماعة من المواطنين تستهدف الوصول إلى الحكم لتحقيق برامجها ، فإذا كانت ممارسات الحزب الحاكم وتدخله فى عمليات الانتخاب على نحو يخل بنزاهتها يعنى تخليد بقائه فى الحكم فلا معنى إذن لوجود الأحزاب .

أنديرا غاندى

لقد أخفقت السيدة «أنديراغاندى» فى الفوز بمقعد فى البرلمان وهى رئيسة للوزراء وفى ظل حالة الطوارىء ، وحين أراد خصومها القضاء عليها سياسيا لم يجدوا ما يحاكمونها عليه إلا أنها استخدمت السيارة الحكومية فى جولاتها فى دائرتها الانتخابية.

ثم عادت السيدة غاندى فى انتخابات تالية بأغلبية ساحقة لحزبها:

هذا درس فى الديمقراطية من بلد «نام» وفيه الرد على من يقولون إن الديمقراطية لا يمكن أن توجد إلا فى البلدان المتقدمة.

الرأى والرأى الآخر

هل يكفى لتحقيق الديمقراطية أن يوجد أحزاب معارضة؟

أى قضية يمكن أن يكون للمجتمع إزاءها آراء كثيرة متفاوتة لا يمكن حصرها فى أحل الموقفين ـ المعارضة والتأكيد ولذلك فإن لب القضية هو التعددية السياسية أى حرية تكوين الأحزاب بلاقيد مادامت تحترم الدستور ولا تمارس العنف. ولا مجال للخشية من كثرة عدد الأحزاب . فالشعب هو الذى سيحدد مصير كل منها بمدى التفاف الجماهير حوله وفى ظروف الديمقراطية كثيرا ماتنشأ أحزاب ثم تموت لانصراف الجماهير عنها، أو تبقى حياتها كل مجموعة صغيرة من الأفراد لاوزن لها فى الحركة السياسية للمجتمع ، وفى الخارج أثبتت أن الأحزاب الكبيرة هى تلك التى لا تتجاوز الدور التاريخى لمؤسسيها وتحدد قيادتها وتطور برامجها مع تطوير المجتمع.

والشعب وحده هو الذى يملك شرعية الاختيار والحسم وحينما يكون لدينا حزب واحد قوى يجب أن يضع فى اعتباره دورا تربويا لاسلطويا يرفع وعى الجماهير لتختار الأفضل ولكن لا يفرض عليها ما تعتقد أنه مصلحتها بغض النظر عن اقتناعها بذلك أو عدم اقتناعها.

ونحن فى البلاد المسماة بالنانتمية نواجه مصاعب هائلة فى سعينا لتحقيق التنمية الشاملة والمستقلة، وخير سبيل لطرح الحلول والاختيار بينها على نحو نتفادى معه الهزات العنيفة والتغيرات المفاجئة هو التعددية السياسية واختلاف الرأى بين الأحزاب ثم الاحتكام الدورى للشعب فى انتخابات الأحزاب ثم الإحتكام الدورى للشعب فى انتخابات حرة ونزيهة.